طالبوا الحكومة بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه في قاعة عبد الله السالم

نواب : صدور لوائح تنفيذية للقوانين بخلاف ما يتم الاتفاق عليه يوجب المساءلة السياسية

■ الرويعي : الحكومة تصدر لوائح تنفيذية للقوانين بخلاف ما يتم الاتفاق عليه معها

■ الدقباسي : السلطة التنفيذية مطالبة بعدم الالتفاف وإخطار مجلس الأمة بالقرارات الإدارية

انتقاد نيابي لتغيير اللوائح التنفيذية بعض القوانين

■ عادل الدمخي : المشكلة تكمن في كثرة القوانين المقرة وعدم صدور اللوائح التنفيذية لها

■ صفاء الهاشم : يجب أن تكون هناك رقابة فعلية على جميع التشريعات التي تصدر من المجلس

انتقد عدد من النواب صدور اللوائح التنفيذية لبعض القوانين التي أقرها مجلس الأمة بخلاف ما انتهى إليه إقرار تلك القوانين في مجلس الأمة، معتبرين أن هذا اختراق واضح والتفاف على نصوص قانونية يوجب المساءلة السياسية للوزراء المعنيين عنها.

ورأوا في تصريحات لـ (شبكة مجلس الأمة الإخبارية) أن المشكلة الكبرى تكمن في كثرة القوانين التي أقرت وعدم صدور اللوائح التنفيذية لها.

وطالبوا الحكومة بالالتزام بما يتم الاتفاق عليه في قاعة عبد الله السالم، وإخطار المجلس بالقرارات الإدارية التي تتخذ، مؤكدين أن اللوائح التنفيذية في بعض الأحيان تفرغ القانون من محتواه.

ودعوا إلى ضرورة وجود رقابة فعلية على جميع التشريعات والقوانين التي تصدر من مجلس الأمة، ودفع الحكومة للإسراع في إصدار اللوائح التي توافق نصوص القانون وتنفيذها.

في هذا السياق قال النائب د.عودة الرويعي إن اللوائح التنفيذية للقوانين تصدرها الحكومة بخلاف ما يتم الاتفاق عليه معها، كالقانون الخاص بدعم سلع البناء بمبلغ ٣٠ ألف دينار والذي وضعت لائحته التنفيذية باختلاف كلي على ما تم الاتفاق عليه.

وأوضح أن الضوابط التي وضعها وزير التجارة السابق فيما يخص قرض الـ ٣٠ ألفا الإسكاني والذي تم الاتفاق بشأنه بين الحكومة والمجلس بأن يعطى كمنحة ويصرف نقدا، لم تنفذ بالشكل الصحيح.

وأضاف أنه تم تحديد بعض الشركات والتزم المواطنون باللجوء لتلك الشركات كي تصرف لهم مواد البناء معتبرا أن هذا الأمر يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الحكومة والمجلس.

ودعا الرويعي الحكومة إلى تغيير اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بدعم سلع البناء والالتزام بما يتم الاتفاق عليه مع السلطة التشريعية في قاعة عبدالله السالم، خاصة ونحن أمام حزمة من القوانين التي يفترض أن تصاغ صياغة تامة من قبل المجلس.

من جهته اعتبر النائب علي الدقباسي أن صدور لوائح تنفيذية للقوانين بخلاف ما يتم الاتفاق عليه في البرلمان، اختراق واضح للنصوص القانونية يوجب المساءلة السياسية عنها.

وطالب الحكومة بعدم الالتفاف على القوانين وتطبيق أحكامها وتوفير المعلومات الكافية فيما يخص هذا الجانب وإخطار مجلس الأمة بالقرارات الإدارية التي تتخذ، معربا عن أمله في أن تحقق الضوابط واللوائح الغرض المرجو منها.

وأكد النائب عادل الدمخي أن الحكومة منذ المجلس المبطل الأول لم تلتزم بإصدار اللائحة التنفيذية لبعض القوانين وفق مدة زمنية محددة، وأن اللوائح التنفيذية في بعض الأحيان تفرغ القانون من محتواه. ولفت الدمخي إلى قانون زيادة كادر للمعلمين الذي حاولت الحكومة عدم صرفه بالصيف ووضعها لنصوص باللائحة التنفيذية لسلب المعلم حقه بالمخالفة لأحكام القانون.

ورأى أن المشكلة تكمن في كثرة القوانين المقرة وعدم صدور اللوائح التنفيذية لها، مطالبا بضرورة تفعيل تلك القوانين.

ودعا زملاءه النواب للعب دور رقابي مهم في متابعة القوانين وذلك بدفع الحكومة للإسراع في إصدار اللوائح التي تتفق مع نصوص القانون وتنفيذها معتبرا أن هناك غفلة في متابعة ذلك.

وأشار الدمخي إلى أن هناك اجتهادات خاطئة في فهم القانون لذلك تأتي اللوائح التنفيذية مخالفة لأحكامه مشددا على ضرورة أن تتسم صياغة القوانين بالوضوح التام. وشددت النائبة صفاء الهاشم على ضرورة الرقابة الفعلية على جميع التشريعات والقوانين التي تصدر من مجلس الأمة.

وأوضحت الهاشم أن هناك تلاعبا شديدا في إصدار اللوائح التنفيذية ومنها قوانين العمالة المنزلية والشركات والمناقصات والوكالات والصندوق المليارى للمشاريع الصغيرة والقرض الإسكاني بزيادة الـ٣٠ ألفا والتي خالفت لوائحها التنفيذية ما ورد في القانون.

وتساءلت: لماذا هذا التلاعب وتنفيع مجموعة أفراد على حساب أهل الكويت ؟ مؤكدة على أهمية أن يكون هناك تشديد بالرقابة والمحاسبة واستخدام كامل الأدوات الدستورية.

واعتبرت الهاشم أن الحكومة تنتهج هذا النهج الخاطئ لأن هناك "بلوكات سياسية" تتحكم فيها خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرار والتنفيع

4 لجان برلمانية تستأنف أعمالها اليوم

«التشريعية» تبحث تعديلات قانوني الخدمة العسكرية وتعرفة الكهرباء والماء

■ «الميزانيات» تنظر في مشروع ميزانية الشركة الكويتية للاستكشاف البترولية

■ «شؤون التعليم» تستكمل المناقشة بشأن منح بدلات لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بالتربية والأوقاف

اجتماع سابق للجنة الشؤون التشريعية

تجتمع اليوم 4 لجان برلمانية لاستكمال بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتكليفات المجلس لها.

وتناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

وتبحث أيضا مشروعات قوانين حول تعارض المصالح وقواعد السلوك العام، و تنظيم حق الاطلاع، وتقنين دعم الدولة خدمات الكهرباء والماء والمحروقات للجهات الحكومية وموظفيها.

وتنظر اللجنة تعديل بعض أحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها العمل في الجهات غير الحكومية، وإنشاء جامعة حكومية في محافظة مبارك الكبير أو الأحمدي، ومشروعات قوانين حول إنشاء جامعة حكومية بمحافظة الجهراء، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن الخدمة الوطنية العسكرية، وإنشاء مركز تنمية المعلم.

وتبحث اللجنة مشروعات قوانين بخصوص تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959 بقانون إقامة الأجانب، والعلاج في الخارج، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (31) لسنة 2008 بشأن الفحص الطبي للراغبين في الزواج قبل إتمام الزواج.

وتناقش اللجنة تعديل بعض أحكام القانون رقم (20) لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء، وتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى توريد وتركيب وإدارة النظام الآلي لقراءة عدادات الكهرباء والماء والدفع المسبق، ومقترحات سداد فواتير الكهرباء والماء عن المتقاعدين ومستحقي المساعدات الاجتماعية.

أما لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد فتستكمل مناقشة التقرير السادس والستين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض أحكام القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ويحضر اجتماع اللجنة كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. وتنظر لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مشروع ميزانية الشركة الكويتية للاستكشاف البترولية للسنة المالية 2017/2018ومشروع ميزانية كي. بي. سي هولدنجز (أوروبا) للسنة المالية 2017/2018. ويحضر الاجتماع ممثلون عن كل من وزارة المالي ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية ومؤسسة البترول الكويتية والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية وشركة كي. بي. سي هولدنجز (أوروبا)

وتناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية الرسالة الواردة من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية عن القانون رقم (29) لسنة 2015 بشأن الترخيص بتأسيس شركة مساهمة كويتية للاتجار في المواشي، وما تم التوصل إليه بشأن البديل الاستراتيجي.

ويحضر الاجتماع كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير الصحة ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية وممثلون عن الهيئة العامة للاستثمار وعن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وعن الهيئة العامة للغذاء والتغذية.

تقام غدا تحت رعاية رئيس مجلس الأمة بحضور عدد من الأكاديميين والسفراء السابقين

«الخارجية» البرلمانية تعقد حلقة نقاشية حول «الخطر الذي يحيط بالكويت»

اجتماع سابق للجنة الشؤون الخارجية

تحت رعاية رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تعقد لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية حلقة نقاشية للاستماع إلى آراء المجتمع المدني والمهتمين بالشأن الخارجي في الخطر الذي يحيط بالكويت والمنطقة.

وقال رئيس اللجنة النائب علي الدقباسي إن الغرض من الحلقة النقاشية المزمع عقدها غدا هو الاستماع إلى آراء المجتمع المدني والسفراء السابقين والأكاديميين والإعلاميين والمهتمين بالشأن الخارجي حول قضية الخطر الذي يحيط بالكويت خاصة وأننا نعيش في منطقة ملتهبة.

وأضاف الدقباسي في تصريح (لشبكة مجلس الأمة الإخبارية) أن الحلقة التي ستعقد بعنوان (أهم التحديات التي تواجه دولة الكويت والمنطقة حاليا) جاءت نتيجة لاقتراح مقدم من قبله بصفته رئيسا للجنة وحصوله على موافقة من مجلس الأمة في فبراير الماضي.

وقال إن اللجنة وجهت دعوة إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وجميع أعضاء المجلس وقيادات وزارة الخارجية وعدد من الأكاديميين والسفراء السابقين لحضور هذه الحلقة والحديث عن هذا الموضوع.

وأعرب عن أمله في أن تشهد الحلقة النقاشية عملا برلمانيا راقيا واستطلاعيا يتم من خلاله استشراف الخطر الذي يواجه بلدنا بالمستقبل مبينا أنها ستسهم في توفير كمية من الآراء ووجهات النظر المختلفة التي تخدم الكويت.

وذكر الدقباسي أن الحلقة النقاشية ستعقد خلال الفترة من 15 إلى 16 مايو 2017 من الساعة العاشرة صباحا إلى الثانية ظهرا في الصالة المتعددة الأغراض بمبنى صباح الأحمد.

وقال إنه سيكون من ضمن المتحدثين في الحلقة النقاشية كل من السفير محمد سالم البلهان والسفير سليمان ماجد الشاهين والسفير عبد الحميد عبد الله العوضي ود.عبد الله سهر ود.إبراهيم الهدبان ود.حمد البلوشي وعبد المحسن جمال ود.سعد بن طفلة ود.حنان الهاجري

شارك في المؤتمر العربي لرؤساء إدارات الرعاية الاجتماعية والصحية في الأجهزة الأمنية بتونس

الحشاش : الكويت مثال يحتذى في ترسيخ الرعاية الاجتماعية لمنتسبيها

أكد مدير عام الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية ورئيس وفد دولة الكويت في المؤتمر العربي السادس لرؤساء إدارات الرعاية الإجتماعية والصحية في الأجهزة الأمنية الذي انعقد في تونس مؤخرا العميد عادل احمد الحشاش أن الكويت تقدم مثالا يحتذى به في ترسيخ الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لمنتسبيها قادة وضباطا وضباط صف وافرادا ومدنيين.

وأوضح أن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح يؤمن إيمانا راسخا بأن الدعم المتواصل لهذه الرعاية قاعدة ضرورية وأساس لا يمكن الاستغناء عنه لكي يقدم رجال الأمن اقصى ما في وسعهم من جهد وعطاء لخدمة أمن الوطن وأمان أبنائه.

والتقى عادل الحشاش على التعاون العربي في هذه المجالات مشيرا إلى أهمية إفساح المجال لمزيد من الجهود في مواجهة المستجدات على الساحة الإقليمية والعربية والدولية التي تلقى أعباء جساما على عاتق المؤسسات الأمنية العربية وأبنائها.

وقد قدم العميد عادل احمد الحشاش للمؤتمر ورقة عمل بعنوان «مواجهة ظاهرة العزوف عن العمل الأمني.. رؤية للأسباب ... والمعالجات » والتي تناول فيها أهمية البحث العلمي لمعرفة أسبابها مشيرا إلى أن العمل الشرطي بطبيعته عمل مضن وشاق فهدفه هو تعقب المجرمين وملاحقة الخارجين عن القانون والتصدي للجريمة قبل وقوعها والاهتمام بكافة المشاكل الأمنية التي تعترض المواطنين.

والمح إلى عدم تكافؤ المزايا المادية والمعنوية لرجل الشرطة مع ما تتضمنه طبيعة عمله من مخاطرة مستمرة وتضحيات مما يؤدي بالضرورة إلى العزوف عن العمل الشرطي بالنظر إلى وجود مجالات عمل مجزية مادية أكثر ولا تنطوي على مخاطر مماثلة.

وأضاف أن التركيبة السكانية لبعض المجتمعات تتكون من مواطنين ومقيمين بصورة غير قانونية تجعل بالضرورة صياغة صورة ذهنية إيجابية لرجل الشرطة عملية عسيرة بالنظر إلى اختلاف الثقافات تبعا لذلك داخل المجتمع.

كما تناول العميد عادل احمد الحشاش ازمة الثقة بين المؤسسة الأمنية وبين أبناء المجتمع فابناء المجتمع يرون في رجال الشرطة أداة في يد السلطة التنفيذية بينما يرى رجال الشرطة انهم في خدمة الشعب من خلال عملهم لإقرار الأمن والاستقرار ورد الحقوق لأصحابها.. وازمة الثقة تلك تلقي بظلالها على رغبة ابناء المجتمع في الالتحاق بالعمل الشرطي. بالإضافة إلى أن هناك خللاً جذريا وأساسيا بين ثقافة ومرجعية كل من رجل الشرطة ورجل الإعلام.. فثقافة رجل الشرطة تميل إلى الإخفاء والكتمان وفرض الرقابة بينما ثقافة رجل الإعلام تنزع إلى الكشف والإعلام بل والإثارة أحيانا.

كما أن سعي بعض وسائل الإعلام للإثارة والترويج قد يزعزع الثقة في مقدرة أجهزة الأمن على بلوغ أهدافها بل ربما تقوم وسائل الإعلام بالتشكيك في الحقائق والأرقام الصادرة عن المؤسسة الأمنية.

وأضاف أن هناك أيضا اهتزازا لهيبة رجال الأمن وتصاعد الاعتداءات المتبادلة بين رجال الأمن والجمهور وذلك لأسباب قانونية واجتماعية ونفسية وتنظيمية.

الحشاش أثناء مشاركته بالاجتماع